مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مسارات

تقرير يصدر عن إدارة البحوث يُعنى بقراءة أهم الأحداث
السياسية في العالم الإسلامي وتحليلها

فك رموز التدخّل الروسي في سوريا: ماذا ستخسر موسكو؟

مقدمة
الدروس المستفادة من ليبيا: المحافظة على العلاقة الروسية - السورية
في السلاح والطاقة
تأمين حزام بحري: ربط البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وبحر قزوين
القوقاز: احتواء التقلّبات على طول الجناح الجنوبي الروسي
آفاق مستقبلية

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:
١٤٣٦/٢٨٦٧
ردمد: ٦٩٦٤-١٦٥٨

هـذا الإصـدار من (مسـارات) هو الإصـدار الأخير من نشـرات مبادرة مركـز الملك فيصل للبحـوث والدراسات الإسلاميـة الجديدة (مشـروع إستراتيجية الشرق الأوسـط). والهدف من هـذا المشروع هو إجراء البحوث والتحليلات المتعمّقة التي تقع ضمن نطاق الإستراتيجية الإقليمية الكـبرى للأمن والدفاع. وتركّز هـذه الدراسة -في ضوء الأحداث الأخـيرة في الجمهورية العربية السوريـة- في تقصّي أسباب الاضطرابـات المستمرة، ودراسة التداعيـات الإقليمية الناتجة منها الواضحـة للعيان في مختلف أنحاء بلاد الشام، وتحليـل أهداف السياسة العامة للدولة، والجهات الحكومية الفرعية، والأطراف الدولية الفاعلة.

في خضم الاضطرابات التي اجتاحت بلاد الشام؛ تلك المنطقة التي وقعت في شَرَك حرب أهلية امتدت أكثر من أربع سنوات، شهدت سوريا مؤخراً تغييراً كبيراً في مسار تلك الحرب؛ ففي منتصف سبتمبر عام ٢٠١٥م قامت القوات المسلحة الروسية بنشر قواتها على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط السوري في محافظتي اللاذقية وطرطوس، وقدّمت إلى المجتمع الدولي حشداً عسكرياً خاطفاً، وفرضته أمراً واقعاً.

يسلّط هذا الحشد الروسي الضوء على ثلاثة أنماط تكشف موقف روسيا وأهدافها الإستراتيجية على الأراضي السورية:

١- التعلّم من دروس الماضي؛ (أي: الآثار التي ترتّبت على تسليم مصير ليبيا إلى الغرب)، وكذلك حماية المصالح الجغرافية- الاقتصادية في سوريا.

٢- تأكيد الموقف الروسي على الساحة العالمية مجدداً من خلال نشر قواتها العسكرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وبحر قزوين والبحر الأسود.

٣- السعي إلى تجنّب التداعيات والمزيد من الاضطرابات والتقلّبات على الأراضي الروسية ذات الأغلبية المسلمة في شمال القوقاز.

مقدمة

لا شك أن مناورات السلطة الظاهرة في بلاد الشام تسبّبت في تغيير معايير الاستقرار في المنطقة، وأذْكَت بداية النزاع الذي اكتسح سريعاً أنحاء الجمهورية العربية السورية خاصةً على حين غرّةٍ، وأذهلت المجتمع الدولي. ومع أن الحرب الأهلية السورية أظهرت مع مرور الوقت بوادر حرب استنزاف ستنتهي إلى طريق مسدود إلا أنها شهدت تغييراً بارزاً في مسارها بسبب سلسلة غير مسبوقة من الأحداث.

طائرات حربية روسية على الأراضي السورية، المصدر: newsYahoo.

أكّدت معلومات استخباراتية جغرافية- مكانية، وفّرتها شركة أمريكية متخصّصة في التصوير الاستخباراتي التجاري All Sources Analysis [١] ، ما صرّح به مصدر عسكري روسي، يتّخذ من سوريا مقراً له، لصحيفة يومية روسية تُدعى (كومرسانت) في ٢١ سبتمبر عام ٢٠١٥م[٢]، عن بناء منشأة عسكرية ضخمة على سواحل محافظتي طرطوس واللاذقية. ومع أن النشاط البحري الروسي في المسرح الشرقي من البحر المتوسط لا يُعدّ أمراً جديداً، خصوصاً مع وجود منشأة بحرية في طرطوس أُنشئت خلال مرحلة الحرب الباردة باتّفاق مع نظام البعث السوري في بداية حقبة سبعينيات القرن الماضي، إلا أن مظاهر التعبئة العسكرية والحشد الأخيرة ينبغي أن تُؤخذ ضمن حسابات تغيير قواعد اللعبة مع النتائج التي تترتّب على الواقع المرير على الأرض، وعلى الفاعلين المحليين، والجهات الحكومية الفرعية، والجهات الدولية المعنية.

في حقيقة الأمر، يبدو أن التحرّكات الطائفية بمجملها، التي شكّلت الواقع على الأراضي السورية منذ اندلاع النزاع عام ٢٠١١م، كانت متداخلةً بشكل وثيق مع أنماط تتعدّى الحدود القومية؛ فقد أضاف الدعم الحثيث من موسكو للرئيس السوري الأسد -في هذا السياق- شكلاً آخر من أشكال التدخّل الأجنبي المتعدّد الأوجه في المنطقة، وتبيّن ذلك من خلال قيام روسيا بشكل أكبر من أيّ وقت مضى بمساندة الداعمين الإقليميين للجيش السوري؛ مثل: ميليشيات حزب الله الشيعية اللبنانية بشكل رئيس، والسلطة التي تحميه في طهران، وهي تدخّلات برزت بشكل متزايد إلى الواجهة. وأثارت تحرّكات موسكو من دون شكٍّ قلق تركيا أيضاً؛ إذ سعت منذ أغسطس عام ٢٠١٥م -بحُجّة نزوح اللاجئين السوريين- إلى إقناع المجتمع الدولي بالمضيّ في إنشاء منطقة عازلة على طول الحدود السورية- التركية، لكن إصرار روسيا على فرض وقائع جديدة على الأراضي السورية لن يقتصر فقط -على الأرجح- على التصدّي لخطط أنقرة لتوسيع دائرة نفوذها في شمال سوريا على حساب وحدة حماية الشعب الكردي. كما عمل التدخّل الروسي

المتزايد على إيجاد تقارب في الظروف الدبلوماسية بين موسكو وواشنطن؛ فقد عقد وزير الدفاع الأمريكي آشتون كارتر في ١٨ سبتمبر عام ٢٠١٥م محادثات مع نظيره الروسي سيرغي شويغو[٣]، شكّلت أوّل لقاءٍ من نوعه لما يزيد على عام بين وزيري الدفاع الأمريكي والروسي. ولأن كلا الطرفين أكّد إمكانية التوصّل إلى أرضية مشتركة لمحاربة تنظيم داعش فمن الأسلم لهما إقرار ما يُسمَّى (إزالة أسباب التعارض) حسب المصطلح العسكري؛ لمنع المواجهات العَرَضية بين الموالين للأسد الذين درّبتهم روسيا وقوات المعارضة المختلفة التي درّبتها الولايات المتحدة الأمريكية، وكان هذا الموضوع هو الأهمّ على الإطلاق خلال أول لقاء رفيع المستوى من نوعه لتبادل وجهات النظر بين وزيري الدفاع منذ أكثر من عام. وأثارت التطورات في الإقليم مخاوف إسرائيل المتاخمة للحدود السورية، ولعلّ سفر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى موسكو في ٢١ سبتمبر عام ٢٠١٥م لإجراء محادثات سريعة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يبيّن بجلاءٍ خطورة الوضع؛ فقد كانت الزيارة خطوةً دبلوماسيةً نادرةً ضمّت -إضافةً إلى نتنياهو- غادي آيزنكوت قائد قوات الدفاع الإسرئيلية، واللواء هرتزل هاليفي رئيس المخابرات العسكرية، وقد عبّر نتنياهو عن قلقه حيال المخاطر المحيطة بانتشار الأسلحة الروسية الحديثة في مناطق حزب الله، واحتمال استغلال الموالين لنظام الأسد لها، وأنهم يشكّلون تهديداً كبيراً في منطقة الحدود الثلاثية بين سوريا ولبنان وإسرائيل. وفي ردّ فعلٍ فوريّ زعمت مصادر دولية أن إسرائيل تهدف إلى تنفيذ عتبات تشغيلية محدّدة وواضحة، وتدخّل محدود في المجال الجويّ، باتّفاق مع الكرملين[٤]؛ من أجل منع خطر وقوع اشتباكات غير متوقّعة على الأراضي السورية. وقامت المقاتلات الإسرائيلية في الماضي مراراً وتكراراً بتنفيذ عمليات فوق الأراضي السورية، واستهدفت منشآت عسكرية سورية، وما تعتقد إسرائيل أنه شحنات أسلحة من مصادر سورية وإيرانية متّجهة نحو حزب الله. واستمرت هذه السياسة؛ لأن إسرائيل تتمسّك بموقفها في الردّ الانتقامي الوقائي من جرّاء عمليات القصف المدفعي الأخيرة التي استهدفت منطقة الجليل في شمال إسرائيل والمناطق التي تسيطر عليها إسرائيل في الجولان بالقرب من محافظة القنيطرة. وتبرهن الأحداث السابقة على وجود نمط مثير للقلق؛ فقد شرعت روسيا بتدخّلها السريع في سوريا في مهمة لتغيير الأوضاع الحالية في المنطقة من خلال التأثير في جهات فاعلة على طرفي نقيض؛ مثل: إسرائيل، وإيران، فضلاً عن إذكاء العداوات بين القوات في المعسكرين السني والشيعي.

وإضافةً إلى تداعيات التدخّل الروسي في سوريا، التي مازلنا نتوقّع حدوثها، كيف لنا أن نفهم هذا التطور الخطير؟ وكيف التكيّف معه؟ وما المحرّكات الأساسية له؟ والأهم من ذلك: ما الأهداف الكبرى التي تسعى وراءها روسيا في ضوء الأحداث الحالية؟ يمكننا القول: إن روسيا تعمل على افتراض ضرورة منع تآكل ما تبقّى من أجهزة الدولة السورية، التي قد لا تكون بالضرورة ممثّلةً من الأقلية الحاكمة التابعة للأسد. إن نهج روسيا الإستراتيجي يظهر ثلاثة أنماط: الأول: التعلّم من تجارب الماضي، مثل تقبّل تداعيات تسليم مصير ليبيا إلى الغرب، إضافةً إلى حماية المصالح الجغرافية- الاقتصادية في سوريا، والثاني: تأكيد الموقف الروسي في المسرح العالمي مجدّداً من خلال نشر قواتها العسكرية في البحر الأبيض المتوسط وبحر قزوين والبحر الأسود، والثالث: أن الحملة الجوية الروسية تقوم بضرب صفوف المحاربين القوقاز الأجانب في سوريا؛ سعياً إلى تجنّب التداعيات والتقلّبات في الجمهوريات ذات الأغلبية المسلمة في شمال القوقاز.

❖❖❖

الدروس المستفادة من ليبيا: المحافظة على العلاقة الروسية- السورية في السلاح والطاقة

من الأهمية بمكانٍ في بادئ الأمر أن نذكر أن التدخّل الروسي الحقيقي في سوريا يمكن أن يُعزى مباشرةً إلى الآثار الناجمة في أعقاب أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦م؛ فقد أبرمت الدولة السورية آنذاك اتفاقاً مع الاتحاد السوفييتي السابق، وفتحت الباب أمام النفوذ الشيوعي مقابل تجهيز النظام السوري بالمعدات العسكرية، وهو ما أدّى في نهاية المطاف إلى إعادة صياغة موازين القوى بطرائق لا نزال نلمسها إلى الآن. وبقي موضوع سداد الديون السورية موضع خلاف في العلاقات الروسية- السورية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، وأصبحت سوريا منذ ذلك الوقت، وهي من أكثر المستفيدين من الأسلحة الروسية التقليدية، مُثقلةً بالديون المتراكمة عليها لمصلحة روسيا، التي بلغت قرابة ١٣ مليار دولار أمريكي. وبسبب ضعف أدائها الاقتصادي لم تستطع سوريا سداد الديون، وشوّهت قضية الديون العلاقات الثنائية بين البلدين في السنين التي تلتها، ولم تتمّ تسوية المسألة إلا عام ٢٠٠٥م عندما تمّ إبرام اتّفاق لمقايضة الدَّيْن حظي بالاهتمام على نطاق واسع[٥]؛ فقد وافقت روسيا على توقيع صفقة جديدة لتزويد سوريا بالأسلحة بقيمة أربعة مليارات دولار أمريكي، مقابل إعفائها من ٩,٨ مليار دولار من الديون المتراكمة. وشهد هذا التقارب الجديد نهاية مدة خمس عشرة سنة من قطيعة روسيا وفتورها تجاه حليفتها دمشق، كما مهّد الطريق لتسارع وتيرة التسليح العسكري السوري. ونتيجةً لذلك، تضاعفت قيمة عقود الأسلحة الروسية لسوريا بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠م من ٢,١ مليار إلى ٤,٥ مليار دولار أمريكي. ومن ناحية الاستيراد، تلقّت سوريا عام ٢٠١٠م ٧٪ من صادرات الأسلحة التقليدية الروسية، وبذلك تكون هي ثالث أكبر مستورد للسلاح بعد الهند (٤٠٪)، والجزائر (١٠-١٢٪). وقد استفاد الجيش السوري من تلك الاستثمارات للحصول على طائرات مقاتلة من طرازي: ميج ٢٩، وياك ١٣٠، وطائرات هليكوبتر حربية من طراز Mi-25، ونسخة محدّثة من دبابة القتال الروسية طراز T-72، وصواريخ Pantsir القصيرة/ الطويلة المدى أرض- جو، وأنظمة مدفعية للدفاع الجوي، وصواريخ مضادة للسفن من طراز P-800 Oniks[٦].

ومما يثير الاهتمام أن الكريملين اتّخذ عام ٢٠٠٨م سياسة الإعفاء من الديون ذاتها، التي اتّخذها بوتين قبل عامين مع سوريا؛ لتخفيف الديون عن ليبيا التي كانت آنذاك تحت حكم القذافي. وفي الحالتين نرى نموذجاً استطاعت فيه الشركات الروسية تأمين عقود مُجزية في مجال إمدادات الطاقة والبنية التحتية مقابل إلغاء الديون. لكن أهمية ليبيا خاصةً تأتي من الدرس المرير الذي اضطرّ الكريملين إلى التعلّم منه؛ فقد كان امتناع روسيا عن التصويت على قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٧٣ في مجلس الأمن؛ لأنها قوة تمتلك حقّ الفيتو، سبباً في تطبيق هذا القرار، والسماح باستخدام القوة ضد القذافي، وانهيار نظامه بعد ذلك بقليل. ونتيجةً لذلك خسرت الحكومة الروسية على الفور نفوذها السياسي، وفقدت أحد أهم حلفائها الإستراتيجيين على طول البحر المتوسط، كما شهدت إلغاء مشروعات طويلة الأجل قامت بها الحكومة الليبية بعد ارتباطها الوثيق بالصناعة الروسية لمواصلة عمليات التنقيب عن حقول النفط والغاز الضخمة في البلاد.

في المقابل، نرى أن التدخّل السياسي لروسيا حالياً ينبع من التزامها حماية حليفها في بلاد الشام، فضلاً عن حرصها على استمرار روابط علاقات الطاقة الروسية-

السورية؛ فقد شكّل مشروع استغلال غاز الشمال والمنطقة الوسطى الجنوبية، الذي اعتمدته عام ٢٠٠٩م غازبروم الروسية التي كانت تابعةً لـ(ستروي ترانس غاز) حينها، أكبر مشروع لمعالجة الغاز في سوريا[٧]. وشملت المشروعات البارزة الأخرى معدات حقول النفط في شمال سوريا، وإنشاء الممرّ السوري من خطّ الغاز العربي، الذي يمرّ من مصر عابراً الأردن إلى سوريا، ويؤدّي دوراً مهماً في إمدادات الطاقة من العاصمة دمشق إلى مدينة حمص.

لقد عبّر الرئيس الروسي بوتين بشكلٍ صريح عن مخاوفه في فبراير عام ٢٠١٢م في صحيفة (موسكوفسكي نوفوستي) الروسية، قائلاً: «يجب عدم السماح لأيّ أحد باستخدام السيناريو الليبي في سوريا .... ويجب على المجتمع الدولي العمل على تحقيق مصالحة سورية داخلية. نحن نعارض تبنّي قراراتٍ من الأمم المتحدة قد تفسّر على أنها تعطي إشارةً إلى التدخّل المسلّح في سوريا»[٨].

وإضافةً إلى ذلك، يمكن أن نستشفّ أنشطة السياسة الخارجية لروسيا المتعلّقة بسوريا من الزيارة التي قام بها الرئيس بوتين إلى الجزائر في مارس عام ٢٠٠٦م؛ فمع وجود روابط وثيقة بين الدولتين منذ استقلال الجزائر عام ١٩٦٢م إلا أن تراث الحقبة السوفييتية في الجزائر لم يشتمل على عبء ضخم من الديون فحسب، بل على مشاركة ثنائية على الصعيدين العسكري والاقتصادي. وكما هو الحال في ليبيا وسوريا، وفّرت الحكومة للشركات الروسية وصولاً حصرياً إلى حقول النفط والغاز مقابل تخفيف عبء الديون، وشراء أسلحة ومعدات عسكرية من الشركات الروسية. ويمكن القول: إن أهم هذه القضايا كان تعاون شركة الطاقة الروسية الضخمة غازبروم مع نظيراتها في الجزائر، وامتلاكها حصصاً في إمدادات الغاز الجزائرية المتّجهة إلى فرنسا. واستطاعت روسيا من خلال هذا المشروع المشترك الحصول على موطئ قدم إستراتيجي عن طريق استغلال اعتماد أوروبا على إمداداتٍ الطاقة من جارتها الجزائر في جنوب البحر المتوسط.

إذا نظرنا إلى ليبيا والجزائر وسوريا مثالاً لسياسة روسيا لتحقيق أكبر قدر من الفرص الاقتصادية فكيف لنا -إذاً- تفسير هذا التضارب في تخلّيها عن ليبيا القذافي حينها، بينما أصرّت على دعم الأسد؟

على الرغم من أن أعمال التصدير العسكري- الصناعي كانت مزدهرةً في أوائل العقد الأول من الألفية الثالثة إلا أن أهميتها تضاءلت بشكل مطّرد إلى عام ٢٠١٢م عندما أصبحت تمثّل ٢٠٪ فقط من إجمالي إيرادات مبيعات صناعة الدفاع الروسية إلى الدول الأجنبية. وبناءً على ذلك يمكننا ربط التزام روسيا الضمني، الذي أدّى في نهاية المطاف إلى الإطاحة بالرئيس القذافي، وموافقتها على قرار الأمم المتحدة حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا، وهو ما أدّى إلى خسائر اقتصادية يمكن احتواؤها، مقدارها أربعة مليارات دولار أمريكي. وتبرهن موافقة موسكو على قرار

استهداف الطائرات، صواريخ S-300 البالستية. المصدر: BBC.

مجلس الأمن رقم ١٩٧٣، الذي فرض منطقة حظر طيران فوق أجواء ليبيا، وسمح للمجلس بـ«اتخاذ جميع التدابير الضرورية» لحماية المدنيين، على استعداد روسيا لتحمّل هذه الخسائر الاقتصادية المحدّدة، والتخلّي عن إحدى سياساتها الخارجية الأساسية؛ فقد قامت روسيا عمداً بالسماح للتدخّل الأجنبي في شؤون ليبيا الداخلية على خلفية التدخّل الإنساني. وعلى الرغم من أن امتناعها عن التصويت يتعارض مع نهجها التقليدي، وهو مفهوم مركزية سيادة الدولة، إلا أن ليبيا -على خلاف سوريا- لا تمثّل أحد شركاء روسيا السياسيين الذين تعوّل عليهم، وليست على استعداد لأن تخاطر من أجلها، فتضع نفسها في عزلةٍ سياسيةٍ دوليةٍ.

❖❖❖

تأمين حزام بحري: ربط البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وبحر قزوين

من المهمّ -إذاً- تحليل دعم روسيا الثابت سوريا الأسد من خلال عدسة إضافية، هي أهميتها الجيوسياسية؛ فمع التداعيات السلبية للعنف الطائفي في ليبيا وسوريا بَدَت القيادة في موسكو مصمّمةً على وقف انحسار نفوذها في سوريا، وحماية تأثيرها السياسي على الأرض؛ إذ اكتسبت المنشأة العسكرية البحرية الوحيدة لروسيا خارج الاتحاد السوفييتي السابق في مدينة طرطوس الساحلية سمعةً سيئةً منذ قيام القوات الجوية الروسية بشنّ غارات جوية من تلك القاعدة في نهاية شهر سبتمبر عام ٢٠١٥م. وقد وفّر ربط مدينة طرطوس والقاعدة الجوية في محافظة اللاذقية العلوية المجاورة منصةً للروس منحت بوتين القدرة على تعزيز قبضته على ساحة المعركة في سوريا. ولهذا الغرض يتعيّن إدراك الأهمية الإستراتيجية لميناء طرطوس؛ لأن موقعها الحساس في مياه البحر المتوسط الدافئة يوفّر لروسيا مكاناً في صراع القوى في المنطقة[٩]. وقد أطلقت روسيا بالفعل خلال السنوات العشر الماضية إشارات تشير إلى أهمية دور روسيا في هذه اللعبة؛ ففي صيف عام ٢٠٠٦م بدأت روسيا الأعمال التمهيدية لتعميق الميناء؛ لكي يصبح جاهزاً لاستقبال سفينتها الحربية موسكفا ورسوّها خلال ثلاث سنوات[١٠]. وعلى الرغم من عدم إمكانية وصول حاملة الطائرات الروسية (الأميرال كوزنيتسوف) مباشرةً إلى الميناء؛ بسبب حجم الميناء المحدود، وضحالة المياه فيه، إلا أنها رست قبالة الشاطئ السوري منذ عام ٢٠١٣م. وبينما ترى روسيا أن وجودها الدائم في البحر المتوسط يمكّنها من المساهمة بفعالية أكثر في عملية (أكتيف أندوفر) التابعة لحلف شمال الأطلسي فقد ظلّ التزامها الفعلي الحدّ من الأنشطة البحرية الإرهابية وردعها محدوداً نوعاً ما. وبطبيعة الحال، إذا نظرنا إلى حجم الميناء من الناحية الكمّية فإنه لا يُقارن مع القاعدة العسكرية الفرنسية في الإمارات العربية المتحدة IMFEAU، وقاعدة العمليات المشتركة الدائمة التابعة للمملكة المتحدة في جبل طارق، أو قاعدة الدعم البحري التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في البحرين NSA Bahrain، التي تضم الأسطول الخامس للبحرية الأمريكية، والتي قد تكون الشاهد الأبرز هنا. وعلى الرغم من ذلك فإن تثبيت روسيا موطئ قدم لها في سوريا من خلال ممرٍّ بحري يوفّر لها من الناحية النوعية عوائد تكتيكية ملموسة؛ مثل: نشر أنظمة مراقبة واستطلاع حديثة وأجهزة إشارات استخباراتية، وإعادة هيكلة مرافق المدرج في اللاذقية، وتحديث ميناء طرطوس ذاته، إضافةً إلى أن روسيا تستطيع تفريغ شحنات عسكرية كبيرة، وتوفير

سفينة حربية روسية تطلق صواريخ كروز فوق بحر قزوين خلال غارة ضد مواقع لتنظيم داعش في سوريا، المصدر: YourMiddleEast.

خدمات أساسية؛ مثل: الصيانة، والإمداد، ومرافق التخزين. وبالفعل، يبدو أنه لا سبيل في ظلّ التدخّل الروسي، الذي دفع التطورات السورية في الآونة الأخيرة، إلى تخطّي موسكو على الصعيد الدبلوماسي، سواء عن طريق المحادثات في المحافل الدولية أم من خلال الاستخدام القسري للقوة العسكرية. لذلك يجب عدّ القاعدة البحرية في طرطوس أساساً لا غنى عنه لروسيا؛ لأنها تقلّص نفقات التشغيل الروسية من جهة؛ فهي تخدم بوصفها مركزاً بحرياً مباشراً في سوريا، كما تمثّل -من جهةٍ أخرى- تأميناً للمصالح الوطنية الأمنية الروسية بصورة رمزية وفعلية في هذا المسرح الجيوسياسي المتنازع عليه بشدة. في النهاية، قد يُفضي وجود روسيا في شرق البحر الأبيض المتوسط إلى تحويل المنطقة إلى منطقة يتعذّر الوصول إليها، وهو ما قد يشكّل تحدّياً خطيراً لحلف شمال الأطلسي من خلال عرقلة حرّيّته في التنقّل إذا أخذنا جميع الأمور في الحسبان.

إضافةً إلى ذلك، من الممكن ملاحظة أنشطة بحرية تشغيلية روسية في أمكنة أخرى، مثل إطلاق صواريخ كروز كاليبر من بحر قزوين على أهداف مزعومة لتنظيم داعش في إدلب وحلب والرقة في بداية شهر أكتوبر عام ٢٠١٥م. وقد عبرت هذه الصواريخ مسافة تُقدَّر بـ١٥٠٠كم، مجتازةً بذلك مسافات كبيرة خلال الأجواء الإيرانية والعراقية. ويبيّن هذا الأمر نشوء محور روسي– عراقي– إيراني، ولو كان مؤقتاً؛ إذ سمحت العراق وإيران لروسيا بممارسة قوتها البحرية من أسطولها في بحر قزوين. والآن، مع وجود تقارير تقول: إن العدد ذاته من تلك الصواريخ التي أطلقتها روسيا تحطّم على الأراضي الإيرانية، وإن روسيا قامت بفرض سلطتها على المحافظات السورية الموجودة في المناطق العلوية المناصرة للأسد، فقد استطاعت موسكو فرض وجودها عن طريق ضمّ قوات مناصري النظام السوري في حركةٍ لن تمرّ مرور الكرام في طهران.

ومن المؤكّد أن تنظيم داعش، وهو حليف قديم للأقلية التي تمثّل الفرع الشيعي العلوي، عازم على المحافظة على بُعده الإستراتيجي على قدم المساواة في سوريا؛ كي يستطيع مدّ نفوذه عبر الهلال الشيعي. وفي هذا السياق، يبدو من التناقض أن تظهر العراق، وهي الدولة التي طالما عُدَّت الحلقة الناقصة في تطلّعات طهران الإقليمية، أكثر تقبّلاً للحزم الإيراني والروسي، بينما سوريا الواقعة تحت يد إيران منذ عقودٍ تخرج الآن عن السيطرة. وتوجد تقارير أيضاً عن نشر ميليشيات عراقية شيعية مناصرة لطهران في سوريا، إضافةً إلى شائعات عن مقتل حسين حمدان، وهو قائد بارز في الحرس الثوري الإيراني كان يدير العمليات الخارجية لقوة القدس الإيرانية؛ فقد زعم تنظيم داعش قتله على مشارف مدينة حلب. هذان الحدثان بمنزلة تذكيرٍ آخر بأن الإيرانيين يزيدون من تدخّلهم مع مجرى تيار التدخّل الروسي.

ونتيجةً لذلك، فإن استعداد روسيا البراجماتي/ النفعي لمزيدٍ من التعاون مع إيران، ثم تمثيل ذلك على المسرح العالمي، يظهر أيضاً نمطاً شديد الرمزية؛ فلا شكّ أن القوة الجوية الروسية لديها القدرة على الضرب بشكل أقوى وأدقّ من أيّ نوع من أنواع صواريخ كروز المستخدمة حالياً، والأمر الآخر أن روسيا تواجه فقط تهديدات مضادة للطائرات من داخل سوريا. ويدلّ إطلاق روسيا صواريخها من البحر الأبيض المتوسط وبحر قزوين على تعافيها الجيوسياسي على المسرح العالمي، وهو الأمر الذي فاجأ كثيراً من المراقبين من حيث تسارعه وحسمه؛ فالحفاظ على رصيد روسيا الإستراتيجي مهمّ لدى الكريملين لاستعادة هيبتها دولياً؛ إذ تعدّ الحرب الأهلية السورية أحد النزاعات التي ستكون فيها موسكو على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل تعدّها شريكاً ضرورياً لاحتواء تنظيم داعش على المدى البعيد.

❖❖❖

القوقاز: احتواء التقلّبات على طول الجناح الجنوبي الروسي

سنرى إذا كانت جهود روسيا في محاربة تنظيم داعش مجرّد ذريعة أو فرصة حقيقية للتعاون الثنائي بين بعض المعسكرات التي تشارك في المستنقع السوري. ومع ذلك، فمن الواضح أن موسكو لم تُقدم على حملتها إلا لهدف واحد، هو احتواء الأضرار، بل على العكس تماماً فهي ترى النزاع فرصةً لرفع سقف الرهانات، واستعادة الطوق الوقائي، الذي تعدّ فيه إستراتيجية الملاحة البحرية المذكورة آنفاً جزءاً أساسياً، داخل محيط الأطراف التي تقع على طول الحافة الجنوبية المضطربة للاتحاد الفيدرالي: القوقاز. فروسيا تخشى -على الأرجح- تداعي الاستقرار في تلك المنطقة وتفتّته، وامتداد هذا الخطر إلى الجمهوريات السوفيتية السابقة في آسيا الوسطى. وبذلك، فإن تدخّل روسيا في بلاد الشام يتعدّى طموحات بوتين الكبيرة لبسط نفوذه، أو المزايدات وإبهار الجماهير، بل ينبع أيضاً من التزام روسيا التامّ مفهوم سيادة الدولة. وبالفعل، فإن على روسيا، وهي فاعل دولي يُحسب له حساب، التعامل مع التداعيات السياسية داخل حدودها نتيجةً للتطورات في سوريا، وأن احتمال تصاعد موجة الأسلمة في الحدود المتاخمة لروسيا يعدّ تنبيهاً للكريملين في ضوء خبرة روسيا مع المتدينين في شمال القوقاز خاصةً.

ولا يخفى أن المحاربين الأجانب من أصول شيشانية وداغستانية وإنغوشية في طليعة المقاتلين في مختلف ساحات المعارك في سوريا، ولا تزال سمعتهم تزداد سوءاً بقتالهم المستميت في صفوف كلٍّ من: تنظيم داعش، وجماعة النصرة، والفرع السوري من تنظيم القاعدة؛ لذا فليس من المستغرب أن نسمع عن تقارير كثيرة تتّهم السلاح الجوي الروسي باستهداف محافظة إدلب بشكل عنيف؛ لوجود كثير من محاربي شمال القوقاز، الذين يتمتّعون بخبرة كبيرة من جرّاء الحروب المتعدّدة التي خاضوها في الشيشان، ويتقلّدون حالياً مراكز قيادية عليا، في تلك المنطقة[١١].

لذلك تمثّل سوريا في نظر روسيا مشكلةً متشابكةً من قضايا الأمن الداخلي والخارجي؛ فبينما استطاعت روسيا تهدئة الجبهة الجنوبية بدهاءٍ عن طريق وضعها تحت قبضة أجهزتها الأمنية الحازمة فإن موسكو تخاف من تداعيات

خريطة القوقاز الشمالية، المصدر: BlogSpot.

التطرّف في محيطها؛ بسبب موقع شمال القوقاز الحساس بين ساحلي بحر قزوين في الشرق والبحر الأسود في الغرب. وتتّصل هذه المخاوف بالفعل بجمهوريات كلٍّ من: داغستان، والشيشان، وإنغوشيا، وقراتشاي- تشيركيسيا، وأديغيا، وقبردينو بلقاريا. وفي الواقع، على الرغم من تجاهل وسائل الإعلام الغربية هذه الجمهوريات إلا أن جمهورية قبردينو بلقاريا حظيت بتغطيةٍ واسعةٍ في الأخبار الروسية بدءاً من ٢٢ نوفمبر عام ٢٠١٥م عندما قامت وحدات الكرملين الخاصة بقتل ١١ متطرفاً إسلامياً في الجبال على مقربة من مدينة نالتشيك بها، بزعم أن المسلحين قاموا بالتخطيط لأنشطة إرهابية في سوريا ومنطقة شمال القوقاز.

ولعلّ أوضح الأمثلة على ذلك وضع جمهورية داغستان الأكثر عرضةً للصراعات، التي تتشكّل أنماطها الاجتماعية- الاقتصادية من خلال اعتماد استقرارها المالي بشكل كبير على موازنة روسيا الاتحادية، وعلى ما تعانيه أقصى الأجزاء الشرقية من البلاد من فقر مدقع، فضلاً عن الدمار الذي خلّفته أحداث التمرّد التي اندلعت مرّتين في الشيشان؛ فقد وفّرت تلك الظروف -بشكل عام- أرضاً خصبةً لانتشار الأنشطة الاقتصادية خارج نطاق القانون، وشكّلت أصول هذه الأنشطة التقليدية في منطقة القوقاز عاملاً مشجّعاً على ذلك.

يسلّط هذان المثالان المحلّيان الضوء على الدور البارز الذي تؤدّيه المنطقة الفيدرالية في شمال القوقاز في روسيا في إطار أسلوبها الأمني الشامل في المنطقة على نطاق أوسع. ويدعم تلك الرواية، من حيث الظروف الجيوستراتيجية، تزايد الخطر الذي تتعرّض له حدودها في القوقاز الشمالي منذ انهيار الاتحاد السوفييتي. وإضافةً إلى ذلك، نجد على مقربةٍ من الجمهوريتين السابقتين للاتحاد السوفييتي: جورجيا، وأذربيجان، اللتين يبدو فيهما نفوذ القوى الخارجية واضحاً بشكل كبير، تشكُّل تكوينات لدول انفصالية؛ كجمهوريتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، وتنامي البيئة المضطربة على طرفي سلسلة جبال القوقاز. وعلى هذه الخلفية الاستعمارية يمكننا وصف العلاقة بين روسيا والشعب المسلم في شمال القوقاز بالمضطربة، ولم لا والتوسّع الروسي في الحيّز الثقافي وقهره الشعب المحلّي يواجه مقاومةً أكثر ديمومةً واستماتةً مما كان عليه في شمال القوقاز.

أخيراً، على الرغم من عدم التجانس العرقي نسبياً

لسكان المنطقة المسلمة في الجنوب الروسي إلا أن أغلبيةً واضحةً من سكان المنطقة يلتزمون أعرافاً وتقاليد ذات جذور إسلامية. ونتيجةً لهجرة الروس الأصليين الجارية في المنطقة، الذين ينطبق عليهم وصف (المواطنون الذين يعيشون جسدياً داخلياً وعاطفياً خارجياً)، أصبحت نسبة سكان هذه المنطقة المسلمة لا تكاد تُذكر تقريباً، وهو الأمر الذي زاد من تأجيج الاستقطاب بين المسلمين في شمال القوقاز وسكان المدينتين الروسيتين: كراسنودار، وستافروبول، ذوي الأصول السلافية، الذين يشكّلون فيها الأغلبية العظمى. وعلى المرء في هذا السياق تحديداً فهم إقدام روسيا على حملة مكافحة التمرّد التي تتجاوز الحدود الإقليمية، مع وجود هدف واضح لإذلال صفوف الجهاديين في سوريا الآتين من القوقاز.

❖❖❖

آفاق مستقبلية

بينما تستمر سوريا في احتلال الصدارة في الصراع الطائفي في المنطقة، وجذب أعداد كبيرة من المقاتلين الأجانب إلى ساحات المعركة، يبدو أن الوجود الروسي سلاح ذو حدّين؛ فبينما بلغت موسكو زخماً غير مسبوق دولياً عن طريق تشكيل مجريات الأحداث في خضم التوتر المتزايد على الأرض، وبروزها إلى الواجهة بوصفها حليفاً مؤقتاً على أقلّ تقدير للأهداف السياسية لدى المعسكر الشيعي الذي تقوده إيران، فسيشجّع تدخّلها الأعمال العدائية والانتقامية أيضاً، وسيزيد من تعكير المنطقة كلّها، ولن يتوقف حادث تحطّم الطائرة الروسية في سيناء، الذي يُزعم أنه تمّ على يد تنظيم داعش، وكذلك إسقاط تركيا مقاتلةً روسيةً في ٢٤ نوفمبر عام ٢٠١٥م، على إشعال فتيل اللغة العدوانية بين موسكو وحليف الناتو الإقليمي في أنقرة فحسب، بل سيغيّر مسار أيّ محاولة لتأسيس أرضية مشتركة لتحقيق تأثير ملموس في فسيفساء الصراعات التي طال أمدها في المنطقة، أو قد يجعل ذلك أمراً مستحيلاً. لذلك، فإن مشاركة روسيا في سوريا وضعتها في طريق خطير يحمل بين طيّاته مخاطر كامنة: تزايد العداء الحزبي، الذي قد يتردّد صداه بشكل قويّ لدى جماهير المسلمين المستاءة في شمال القوقاز؛ الفناء الخلفي الإستراتيجي لروسيا.

❖❖❖

,

الهوامش

(1) Stratfor Global Intelligence, Russian Fighter Aircraft Arrive in Syria, September 21, 2015. https://www.stratfor.com/analysis/russian-fighter-aircraft-arrive-syria.

(2) Ilya Barabanov, Ivan Safronov, and Elena Chernenko, A Direct Dialogue: Russia and US Increase Discussion on the War in Syria, on Terrorism and the Future of Syria, Kommersant, September 21, 2015, from the Russian original: Разговор по прямому поводу, Россия и США стали больше обсуждать борьбу с терроризмом и будущее Сирии, http://www.kommersant.ru/doc/2814812.

(3) US Department of Defense, Readout of Secretary Carter's call with Russian Minister of Defense Sergei Shoygu, Release No: NR 36414-, September 18, 2015, http://www.defense.gov/News/News-Releases/News-Release-View/Article/617775/readout-of-secretary-carters-call-with-russian-minister-of-defense-sergei-shoygu.

(4) Anshel Pfeffer, With Moscow Visit, Netanyahu Signals Era of Post-American Middle East, Haaretz, September 21, 2015, http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.677075.

(5) Bente Scheller, The Wisdom of Syria's Waiting Game: Foreign Policy under the Assads (London: Hurst, 2013), 204.

(6) Anthony H. Cordesman, Israel and Syria: The Military Balance and Prospects of War (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies CSIS, 2007), 138–80, http://csis.org/files/media/csis/pubs/070815__cordesman__israel__syria.pdf.

(٧) «سينتج المصنع طاقةً إنتاجيةً سنويةً تبلغ ١,٣ مليار متر مكعب من الغاز المنقَّى، و٤١,٦٠٠ طنّ من الغاز المُسال، و١٣٦,٢٠٠ متر مكعب من المواد الهيدروكربونية المكثّفة. وسيبعد مقرّ مصنع معالجة الغاز ٧٥كم جنوب شرق الرقة، و٢٠٥كم شرق حمص، في المنطقة التي تتركّز فيها حقول النفط والغاز الكبيرة في سوريا. ويشمل العمل على مشروع التطوير عدة حقول غاز: غرب تويناں، وتويناں، والغور، وشرق الأكرم، والحارث». Russia and CIS Business and Financial Newswire، ١٨ إبريل عام ٢٠١٢م.

(8) Vladimir Putin, Russia and the Changing World, Moskovskiye Novosti, February 26, 2012, quoted in Stephen K. Wegren, Return to Putin's Russia: Past Imperfect, Future Uncertain (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2012), 252.

(9) Christopher Harmer, Russian Naval Base Tartus, Backgrounder, Institute for the Study of War, July 31, 2012, http://www.understandingwar.org/sites/default/files/Backgrounder__Russian__NavalBaseTartus.pdf.

(١٠) أعلن الجنرال الروسي سيرغي رودسكوي ردَّ فعلٍ فورياً على إسقاط الطائرة الروسية عن طريق صاروخ جو- جو أطلقته طائرة إف ١٦ حربية تركية في ٢٤ نوفمبر عام ٢٠١٥م أن السفينة البحرية موسكفا ستقترب من محيط ميناء اللاذقية.

(11) Neil MacFarquhar, For Russia, Links between Caucasus and ISIS Provoke Anxiety, New York Times, November 20, 2015. http://www.nytimes.com/201521/11//world/europe/for-russia-links-between-caucasus-and-isis-provoke-anxiety.html?__r=0.

نبذة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس سنة ١٤٠٣هـ، ومقرّه الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية. ويقوم المركز بعدة أنشطة، منها: المحاضرات، والندوات، والمؤتمرات، وحلقات النقاش. كما يحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل، والباحثين الزائرين. ولأن أساس العمل في المركز هو البحث العلمي فقد تم إنشاء إدارة البحوث سنة ١٤٣٤هـ للقيام بتحليلات متعمقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية والإقليمية، ودراسات اللغة العربية والحداثة. ويقوم المركز بالتعاون مع مراكز الأبحاث الأخرى في مختلف دول العالم في مجال تخصصه.

ويهدف المركز إلى أن يكون مصدر إشعاع للإنسانية تحقيقاً لتصوُّر الملك فيصل ابن عبدالعزيز رحمه الله، عبر القيام بالبحوث والدراسات، وحفز الأنشطة الثقافية والعلمية إلى ما يخدم البشرية، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً.

ويترأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام الأستاذ الدكتور يحيى محمود بن جنيد.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الريـــــاض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٨٩٢ فاكس: ٤١٦٢٢٨١ (١١ ٩٦٦+)

بريد إلكتروني: masarat@kfcris.com